أكثر من نصف مشاريع الصندوق الاجتماعي للتنمية لقطاعي التعليم والمياه

■ المحرر الاقتصادي

بلغ عدد المشاريع التي نفذها الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٦م (٣١٠) مشاريع في مختلف المحافظات بتكلفة إجمالية (٢٨ مليون و٧٦١ الفاً و٣٢٩ دولاراً)..وذكرت النشرة الربعية الصادرة عن الصندوق، حصلت «الميثاق» على نسخة منها أن العدد التراكمي للمشاريع التي نفذها الصندوق حتى نهاية يونيو الماضي ٥٨٤٠ مشروعاً بالتزامات ٤٧٦ مليون و٨٧٨ الف و٥٧٧ دولاراً وبتعاقدات ٣٧١ مليون و٥٦٢ الف و٢٠٨ دولارات.

وقدر عدد المستفيدين المباشرين من مشاريع الصندوق ١٢٦١٦٤٤ مستفيداً، وغير المباشرين ٢١٢٨٢٢ مستفيد، والعمالة المؤقتة ١١١٣٦١٣، فيما قدر العدد التراكمي للمستفيدين المباشرين ١١٤٤٦٥١٠ مستفيداً، وغير المباشرين ٣٩٧١٧٤١ مستفيد، والعمالة المؤقتة ١٨٩٨٣٧٢ .

ووفقاً لنشرة الصندوق الاجتماعي للتنمية فقد بلغ عدد المشاريع المنجزة ٣٩٣٣ مشروعاً في مختلف المحافظات باستثمارات ٢٦٢ مليون و٦٦٣ الف و٥١٣ دولاراً. أما عدد القروض التي يقدمها الصندوق عبر ١٣ برنامجاً للتمويل الأصغر فقد بلغ بنهاية يونيو الماضي ٣١٨٢٢ قرضاً، وعدد المدخرين ٢٨٤١٧ مدخراً، وبمحفظة قروض حجمها مليون و١٦٤ الف ريال، فيما قدر العدد التراكمي للقروض ١٢٣٩٤٠ بمبلغ ٦ ملايين و٣٢٤ الف ريال..وتوزعت استثمارات الصندوق خلال الربع الثاني للعام ٢٠٠٦م على قطاعات التعليم بنسبة ٤٢,٨٪، والمياه ١٣,٧٪، والتدخل المتكامل ١٢,٧٪، والصحة ١١٪، والطرق ٥,٨٪، والموروث الثقافي ٤,٦٪ والفذات ذات الاحتياجات الخاصة ٤,٦٪، والبيئة ٢,٥٪ والتدريب والدعم المؤسسي ١,٣٪ والزراعة ٠,٧٪ والمنشات الصغيرة والاصغر ٠,٤٪.

وأشار النشرة إلى تقرير إتمام عمليات المرحلة الثانية للصندوق الاجتماعي الذي أصدره البنك الدولي في نهاية شهر يونيو ٢٠٠٦م، والذي لفت إلى أن أداء الصندوق ونتائج أدائه خلال المرحلة المذكورة كان مرضياً جداً، وهي أعلى درجات التقدير التي يمنحها البنك الدولي.. وقال التقرير أيضاً إن الصندوق لايزال إحدى الآليات المهمة للحكومة اليمنية للتخفيف من الفقر، وأنه قد أصبح هيئة نموذجية للممارسات الجيدة والتي أثرت إيجاباً على عملية التنمية في اليمن.

وأفادت النشرة ان النجاحات المتصاعدة للصندوق والتي تشير إليها عمليات التقييم الخارجي لاتلمس فقط من خلال الدراسات المنهجية للجهات المنفذة للتقييم، بل وهي أيضاً مُشاهدة من قبل الزائرين، ومن خلال ردود وأقوال الناس عن الخدمات الأساسية التي تقدمها مشاريع وبرامج الصندوق من تعليم ومياه وصحة في عدد كبير من عُزل وقرى الجمهورية، وخصوصاً النائية منها، وهي ملموسة أيضاً من خلال البرامج الوطنية التي أنشأها ودعمها الصندوق، سواء تلك التي تقدم الدعم لذوي الاحتياجات الخاصة، أو تلك التي تقدم خدمات الإقراض والإرشاد لصغار المستثمرين من أصحاب المنشآت الصغيرة والأصغر، ومن هذه الأنشطة أيضاً المشاريع الموجهة لدعم المنظمات غير الحكومية، والتي تهدف إلى بناء وتحسين قدرتها على العمل في التجمعات التي تخدمها.

معدات ملاحية جديدة وتنامي نشاط الموانئ اليمنية

■ أدخلت مصلحة الموانئ اليمنية- ميناء عدن- عدداً من المعدات الفنية الملاحية الحديثة والمتطورة في نشاطها الخدمي الملاحي بتكلفة ٥٤٠ ألف دولار.. وذكر مصدر ملاحي في الميناء انه تم إدخال ثلاث رافعات شوكية داخلية تعمل في ساحة الميناء لنقل الحاويات من الساحة إلى العربات، وقاطرتين لنقل حاويات الصادرات الوطنية من الداخل إلى الميناء ومنها إلى الناقلات والبواخر.

وأفاد المصدر ان المعدات مزودة بأحدث التقنيات المتطورة وستعمل على مدار الساعة.

وقد أدخلت المصلحة خلال النصف الأول من العام الجاري معدات للميناء لرفع جاهزية النشاط الملاحي المتنامي، اشتملت مولدات كهربائية وسيارتين بتكلفة إجمالية بلغت ٤٠ مليون ريال.

من جانب آخر بلغ عدد السفن الواصلة إلى مينائي عدن والمكلا ١٣١ سفينة من مختلف الجنسيات والأسواق العالمية خلال شهر أغسطس الماضي.. وقالت مصادر ملاحية إن ٨٧ سفينة تجارية وسياحية استقبلتها أرصفة ميناء عدن وعلى متنها آلاف الحاويات والبضائع، سواء تلك المستوردة للسوق اليمني أو حاويات سيعاد تصديرها للموانئ المجاورة، بينما استقبل ميناء المكلا ٤٤ سفينة إضافة إلى عدد من اليخوت السياحية.

وتشهد الحركة التجارية والملاحية للموانئ اليمنية تنامياً ملحوظاً في أعداد السفن الواصلة إليها بعد سلسلة من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة اليمنية والهادفة إلى تعزيز إجراءات الأمن والسلامة لتأمين حركة الملاحة وضمان أمن وسلامة المياه الإقليمية والموانئ اليمنية الأمر الذي أدى بدوره إلى تنامي الحركة الملاحية بشكل مضطرد.

الاقتصاد الوطني يحقق أعلى معدل للنمو وبنسبة ٤,٦٪

تراجع الفقر من ٤١,٨٪ في عام ١٩٩٨م إلى ٣٥,٥٪ في عام ٢٠٠٥م

ارتفاع قيمة الإنتاج السمكي بحوالي ١٤,٤٪ في عام ٢٠٠٥م لتصل إلى ٥١ مليار ريال

■ كتب/ جمال مجاهد

يعكس تقرير الإنجاز الثالث لاستراتيجية التخفيف من الفقر جهود الوحدة الرئيسية لمراقبة الفقر بوزارة التخطيط والتعاون الدولي والوحدات الفرعية في الوزارات والجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التخفيف من الفقر وكذلك القطاع الخاص.. ويرصد التقرير الإجراءات والسياسات والمشروعات التي تم تنفيذها خلال عام ٢٠٠٥م وفق أهداف استراتيجية التخفيف من الفقر، وفي ضوء مصفوفة السياسات والإجراءات التي تضمنها تقرير الإنجاز الثالث للاستراتيجية لعامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤م.

ويجيب التقرير على أهم القضايا ا لمطروحة وخاصةً مدى تحقيق الاستراتيجية لأهدافها العامة والفرعية والذي يتفاوت بين قطاع وآخر، وأحياناً داخل القطاع الواحد.

ويتميز التقرير بانه أكثر شمولاً من التقريرين السابقين واحتوائه على مجموعة أكبر من المؤشرات القابلة للقياس، وكذلك استيعابه للملاحظات والمقترحات التي وردت على تقرير الإنجاز السابق.

ويعد تقرير الإنجاز الثالث الحلقة الأخيرة من سلسلة متابعة تنفيذ الاستراتيجية بعد أن تم دمج الخطة الخمسية الثالثة مع استراتيجية التخفيف من الفقر في وثيقة واحدة تغطي الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠م بهدف توفير الجهود المبذولة للإعداد والمتابعة والمراقبة وفق رؤية جديدة تستوعب توجهات ومتطلبات المرحلة القادمة وتأخذ في الاعتبار الملاحظات التي برزت أثناء عملية المراقبة والتقييم خلال السنوات الماضية.

ونظراً لعدم ظهور نتائج مسح ميزانية الأسرة المحدث والذي ينتهي في الربع الأول من عام ٢٠٠٦م، فإن التقديرات تشير إلى تراجع الفقر العام من ٤١,٨٪ في عام ١٩٩٨م إلى ٣٥,٥٪ في عام ٢٠٠٥م، ويستفيد فقراء الحضر بدرجة رئيسية من هذا التراجع، حيث انخفض مؤشر الفقر العام في الحضر بنسبة ٣٩٪ مقابل ٩٪ فقط في الريف.. وينطبق الوضع نفسه على فجوة الفقر التي تقيس عمق الفقر، إذ أنه رغم تراجعها إجمالاً بنسبة ١٤٪ فإن انخفاضها في الحضر بلغ ٤٥٪ مقابل ٩٪ في الريف، الأمر الذي يشير إلى أن الفئات الفقيرة في الحضر قد أصبحت أكثر قرباً من خط الفقر، بينما مازالت فجوة الفقر في الريف عالية عند ١١,٣٪.

وفي الوقت نفسه تقلصت حدة الفقر بحوالي ١٣٪ إجمالاً منخفضة بنسبة ٥٠٪ في الحضر و١٠٪ في الريف، مما يشير أيضاً إلى عدم حدوث تحسن كبير بين الفئات الفقيرة في المناطق الريفية.

● حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بلغ ٤,٦٪ في عام ٢٠٠٥م وهو أعلى معدل يحققه الاقتصاد الوطني خلال سنوات استراتيجية التخفيف من الفقر الثلاث، ومع ذلك ظل المعدل أقل بمقدار ٩٪ نقطة مئوية عما استهدفته الاستراتيجية والمقدر بـ٥,٥٪، وقد انعكس هذا التطور الإيجابي على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي ارتفع من ٠,٨٪ عام ٢٠٠٤م إلى ١٥٪ في عام ٢٠٠٥م، إلاّ أنه مع ذلك كان أقل مما استهدفته الاستراتيجية والمقدر بـ٢,٥٪ وأظهر تقرير إنجاز استراتيجية التخفيف من الفقر لعام ٢٠٠٥م الذي أقره مجلس الوزراء في اجتماعه الأخير أنه في ظل استمرار اعتماد الاقتصاد الوطني بصورة رئيسية على قطاع الزراعة والغابات والصيد بعد القطاع النفي فإن تحسن الظروف المناخية وهطول الأمطار خلال العام ٢٠٠٥م ساهم بصورة كبيرة في تحقيق أعلى معدل نمو للقطاع خلال سنوات الاستراتيجية حيث بلغ ٦,٣٪ مما ساعد على زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ٥,٤٪ مقارنةً بـ٢٠,١٪ في عام ٢٠٠٤م، كما شهد قطاع الصناعات التحويلية ارتفاعاً ملحوظاً في معدل نموه وكذلك الأمر في قطاع التمويل والتامين والعقارات وخدمات الأعمال، مقابل ارتفاع ضئيل في نمو قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، وكذلك في قطاع منتجي الخدمات الحكومية.. أما قطاع استراتيجية النفط الخام، فقد استمر في تحقيق معدل نمو سلبي، في حين شهد قطاع البناء والتشييد وكذلك قطاع النقل والتخزين والمواصلات تراجعاً في معدلات نموهما خلال هذا العام.

نمو الزراعة

● وأكد الدكتور عبدالحكيم الشرجي مسئول الوحدة الرئيسية لمراقبة الفقر بوزارة التخطيط والتعاون الدولي لـ«الميثاق» ان قطاع الزراعة يُعد أحد القطاعات الرئيسية بمساهمة بلغت حوالي ١٩,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠٠٥م، ويعتبر القطاع المصدر الرئيسي للغذاء إلى جانب القطاع السمكي، بالإضافة إلى تشغيله ما يزيد عن نصف القوة العاملة في الاقتصاد اليمني، خاصة في المناطق الريفية حيث يوجد معظم الفقراء، ويعتمد نمو الإنتاج الزراعي وإنتاجيته على جملة من العوامل الطبيعية والبشرية والمادية، يأتي في مقدمتها سقوط الأمطار وحجم الاستثمارات.

وقال الشرجي ان القطاع الزراعي تمكن في عام ٢٠٠٥م من تحقيق معدل نمو حقيقي وصل إلى ٦,٣٪ مقارنةً بمتوسط ٢,٦٪ في العامين السابقين، والذي يرجع بصورة أساسية إلى زيادة هطول الأمطار، وارتفاع مستوى الاستفادة من حصاد المياه، وكذلك تحسن خدمات الإرشاد الزراعي واستخدام الأسمدة العضوية، وتحول النمو السالب ١٢,٣٪ للزراعة المطرية في عام ٢٠٠٤م إلى نمو موجب بلغ ٥,٢٪، والذي تجاوز النمو المحقق للمحاصيل المروية المقدر بـ٢,٩٪ في عام ٢٠٠٥م متراجعاً عن العام السابق بحوالي ٢,٨ نقطة مئوية وتشمل منتجات الزراعة المطرية الحبوب والبقوليات والتي يتركز معظمها في المناطق الجبلية والمرتفعات الداخلية، وتشكل مساحة المحاصيل المطرية حوالي ٦٠,٨٪ من إجمالي المساحة المزروعة إلا أن إنتاجها لايشكل سوى ١٤,٢٪ من إجمالي الإنتاج الزراعي.. وفي المقابل تستحوذ مساحة المحاصيل الزراعية المروية ٣٩,٢٪ على حوالي ٨٥,٨٪ من إجمالي الإنتاج الزراعي.

■ القطاع الزراعي يحقق معدل نمو حقيقي وصل إلى ٦,٣٪ مقارنةً بمتوسط ٢,٦٪ في العامين السابقين ■

وأضاف الشرجي : تعكس هذه المؤشرات تفاوتاً كبيراً في استخدام الأراضي الزراعية وإنتاجيتها والضعف الكبير في القدرة الإنتاجية للزراعة المطرية، حيث يقدر إنتاج هكتار الزراعة المطرية حوالي ٠,٨ طن مقابل ٧,٥ طن لهكتار المحاصيل المروية، وينعكس انخفاض الأمطار وتذبذب كميات سقوطها بين سنة وأخرى، إلى جانب تدهور التربة الزراعية وتناقص خصوبتها وكذلك انجرافها في المناطق الجبلية، فضلاً عن استمرار استخدام أساليب وتقنيات زراعية تقليدية في المحاصيل المطرية، كل ذلك ينعكس بآثاره السلبية على إنتاجية الأراضي المطرية.

وحافظت المحاصيل المروية على إنتاجيتها المرتفعة وسيطرتها على التركيب المحصولي لقطاع الزراعة، وبالتالي حققت عوائد مالية مرتفعة نسبياً تحفز الاستثمار فيها، ومع ذلك فإن التوسع في استخدام المبيدات والأسمدة العضوية بدون قيود تنظيمية وتوجيهات إشارية يترك آثاراً سلبية على جودة وخصوبة التربة الزراعية من خلال زيادة الملوحة، بالإضافة إلى تأثيره على صحة المستهلك الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات صارمة لمواجهة هذا الوضع.

ويتوقع أن يسهم القرض المقدم من البنك الدولي لدعم الزراعة المطرية في رفع إنتاجية الأراضي المطرية، وبالتالي المساهمة في التخفيف من فقر المزارعين من خلال زيادة دخولهم من الأنشطة الزراعية وتربية الثروة الحيوانية، ويبلغ هذا القرض حوالي ٣٠ مليون دولار تساهم هيئة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي بـ٢٥ مليون دولار منها.

قطاع واعد

● واعتبر الدكتور الشرجي أن القطاع السمكي أحد القطاعات الاقتصادية الواعدة يمكن ان يساهم في تحقيق النمو المستديم وزيادة الصادرات غير النفطية، وبالتالي دعم جهود التخفيف من الفقر.. وقد تراجع الإنتاج السمكي إلى حوالي ٢٣٩,١ ألف طن مقارنةً بحوالي ٢٥٦,٤ ألف طن في عام ٢٠٠٤م نتيجة الآثار السلبية للظروف المناخية التي خلفها إعصار تسونامي وكذلك الإجراءات والضوابط التي وضعتها وزارة الثروة السمكية على الصيد التقليدي والصناعي بغرض الحفاظ على الثروة السمكية، ومع ذلك ارتفعت قيمة الإنتاج السمكي بحوالي ١٤,٤٪ في عام ٢٠٠٥م لتصل إلى ٥١ مليار ريال، الأمر الذي رفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ١,١٪ كما نمت كمية الصادرات السمكية وقيمتها بمعدل ١١,٥٪ و١٣,٢٪ على التوالي، لتبلغ ٨٤,٣ ألف طن بقيمة ٢٤١,٦ مليون دولار.

وتقدر الدراسات ان الإنتاج السمكي وصادراته مازالت دون إمكاناته الكامنة، خاصة أنه يشغل حالياً ما يقارب من ٣٠٠ ألف عامل منهم حوالي ٦٥ ألف صياد يعملون في الصيد التقليدي الذي يشكل ٩٩٪ من إنتاج الأسماك والأحياء البحرية.

ويتطلب استغلال إمكانات القطاع السمكي تقديم الدعم الفني وتوفير الخدمات والبنية الأساسية إلى جانب توفير المناخات الملائمة لتشجيع القطاع الخاص وتحفيزه للاستثمار في هذا القطاع، وقد بلغ الانفاق العام على القطاع السمكي حوالي مليار و٩٧٧ مليون ريال بالإضافة إلى ٥٦٤ مليون ريال تم إنفاقها من قبل صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي على ٢١ مشروعاً وبرنامجاً.

النفط والغاز

● وقال التقرير الذي حصلت «الميثاق» على نسخة منه إن دخول قطاعين جديدين مرحلة الإنتاج خلال عام ٢٠٠٥م وبلوغ عدد القطاعات المنتجة ١١ قطاعاً أدى إلى الحد من تراجع إنتاج النفط الخام، وبحيث انخفض الإنتاج اليومي من ٤٠٤ آلاف برميل في عام ٢٠٠٤م إلى ٤٠٠ ألف برميل في عام ٢٠٠٥م، والذي يزيد كثيراً عن توقع استراتيجية التخفيف من الفقر والمقدر بـ٣٧٠ ألف برميل يومياً، وقد تراجعت حصة الدولة من إنتاج النفط الخام بـ١,٥٪ وكذلك من الصادرات بـ٤٪ والتي بلغت مليارين و٧٤٧ مليون دولار بزيادة ٣٤٪ عن العام السابق نتيجة ارتفاع متوسط سعر برميل النفط المصدر من حوالي ٣٦,٥ دولار في عام ٢٠٠٤م إلى ٥١,٢ دولار في عام ٢٠٠٥م، ومقارنةً بـ١٩,٩ دولار توقعته الاستراتيجية، ويعكس استمرار حفر الآبار التطويرية في القطاعات المنتجة وظهور اكتشافات نفطية في صخور الأساس مؤشراً إيجابياً للمحافظة على المستوى الحالي من الإنتاج. وساهمت الإجراءات التصحيحية لأسعار المشتقات النفطية المباعة محلياً، والتي اتخذتها الحكومة اليمنية في يوليو ٢٠٠٥م، في الحد من تزايد الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية والتي بلغت ١,٤٪ مقارنةً بحوالي ٦,٦٪ في عام ٢٠٠٤م، وفي الوقت نفسه انعكست هذه الإجراءات إيجابياً على العائدات بزيادة ٥٠٪ ولتبلغ حوالي ٢١٨,٢ مليار ريال مقارنةً بحوالي ١٤٤٨ مليار ريال في العام السابق، كذلك نمت عائدات الغاز المسال المُباع محلياً بـ٦٠٪ في هذا العام رغم التراجع الطفيف في الكمية المستهلكة ٠,٦٪ ويشكل عام ٢٠٠٥م نقطة تحول في اتجاه الاستغلال الاقتصادي للغاز الطبيعي المسال المقدر بحوالي ١٦ تريليون قدم مكعب، محققاً بذلك أحد أهداف استراتيجية تنويع مصادر الدخل الوطني وتوسيع قاعدته الإنتاجية، فقد تم التوقيع على الاتفاقيات النهائية للمشروع مع الشركات الأجنبية بتكلفة إجمالية ٣,٧ مليار دولار لبيع ٦,٥ مليون طن سنوياً للسوقين الكورية والأمريكية، ويساهم بدء تنفيذ هذا المشروع وحتى الإنتاج الفعلي للغاز الطبيعي المسال مطلع عام ٢٠٠٩م في توظيف آلاف الأيدي العاملة فضلاً عن تنمية مناطق تصدير الغاز.

تطورات إيجابية

● وأشار التقرير إلى أن قطاع الصناعة التحويلية حقق خلال عام ٢٠٠٥م أعلى معدل نمو خلال سنوات الاستراتيجية ٢٠٠٣- ٢٠٠٥م، حيث بلغ ٨,٨٪ بزيادة ٥,١ نقطة مئوية عن العام السابق و٢,٦٪ نقطة مئوية عما استهدفته الاستراتيجية، ومع ذلك ارتفعت مساهمته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من ٩,٥٪ في عام ٢٠٠٤م إلى ٩,٨٪ في عام ٢٠٠٥م، وينمو التوظيف في القطاع بمعدل متزايد بلغ ٧٪، ٨٪، ٩٪ خلال سنوات الاستراتيجية على التوالي، ويتوقع بلوغ عدد العاملين في القطاع ١٦٢,٢ ألف عامل بنهاية عام ٢٠٠٥م.

وتعود هذه التطورات الإيجابية إلى زيادة استثمارات القطاع الخاص والعام والمختلط خلال عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥م والتي زادت عن ٨٥,٩ مليار ريال في المتوسط مقارنة بحوالي ٧٨,٢ مليار ريال في عام ٢٠٠٣م، الأمر الذي انعكس في دخول مشاريع جديدة أو توسع بعض الصناعات القائمة مثل الاسمنت ومطاحن الحبوب وصناعة الحديد والصلب التي تُعد من المشاريع الصناعية الاستثمارية الكبيرة، فضلاً عن دخول منشات صناعية صغيرة ومتوسطة مرحلة الإنتاج، ومع ذلك، يستمر القطاع في مواجهة العقبات التي تحول دون تمكينه من تحقيق الغايات والأهداف التي حددتها الاستراتيجية.

وتراجعت مساهمة إنتاج الصناعات الصغيرة من ١٠٪ من إجمالي الإنتاج الصناعي في عام ٢٠٠٥م إلى حوالي ٧,٣٪ في عام ٢٠٠٥م، رغم استمرار تشكيلها حوالي ٩٥٪ من إجمالي المنشآت الصناعية لذلك يتطلب خفض معدلات البطالة وإنجاح جهود التخفيف من الفقر زيادة الدعم والاهتمام من قبل الحكومة والقطاع الخاص بالصناعات الصغيرة، خاصة في ظل تراجع القوى العاملة في الصناعات الصغيرة من ٥١,٣٪ إلى ٤١,٨٪ من إجمالي قوة عمل القطاع الصناعي خلال الفترة نفسها، وقد وافق مجلس الوزراء في مطلع العام على الاستراتيجية الوطنية لتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، والتي سيتولى الصندوق الاجتماعي للتنمية مسئولية تنفيذها.

وقد أصدر مجلس الوزراء خلال عام ٢٠٠٥م قرارات بغرض التسريع في إقامة المناطق الصناعية والعمل على التوسع فيها، حيث صدر القرار الجمهوري رقم ٧٤ لسنة ٢٠٠٥م بشأن تنظيم إنشاء المناطق الصناعية وإدارتها والإشراف عليها، وكذلك القرار رقم ٧٩ لسنة ٢٠٠٥م والذي قضى بإقامة خمس مناطق صناعية جديدة في كل من محافظات عدن، الحديدة، حضرموت، لحج، أبين.

القطاعات الخدمية

● وأكد تقرير إنجاز استراتيجية التخفيف من الفقر لعام ٢٠٠٥م أن القطاعات الخدمية حققت في عام ٢٠٠٥م معدل نمو حقيقي ٧٪ في المتوسط وبلغت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٣١,٨٪ ترتفع إلى ٣٤٪ عند إضافة الخدمات الشخصية وخدمات المجتمع، ويساعد نمو هذه القطاعات على خلق المزيد من فرص العمل، وتتكون القطاعات أساساً من تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق والإصلاح التي حققت نمواً حقيقياً ٦,٨٪، وكذلك النقل والتخزين والاتصالات التي نمت بـ٧,٥٪ وأخيراً التمويل والتامين والعقارات وخدمات الأعمال التي نمت بـ٦,٧٪.

■ زيادة الاستثمارات في قطاع الصناعة التحويلية إلى ٨٥,٩ مليار ريال في المتوسط ■

ويشير تراجع النمو في قطاع النقل والتخزين والاتصالات مقارنة بالعام السابق ١٠,٤٪ إلى ضرورة استمرار إجراءات التحرير بما يمكن من توسيع وزيادة النشاط وفي المقابل، بلغ النمو الحقيقي لمنتجي الخدمات الحكومية ٤,٣٪ بنصيب بلغ ٢٠,٤٪ من الناتج الإجمالي، كذلك نظراً للاستقرار الأمني النسبي خلال العام ٢٠٠٥م وتسهيل إجراءات دخول الأجانب وحملات الترويج السياحي فإن عدد السياح استمر في التزايد ليصل إلى حوالي ٣٣٦,١ ألف سائح في عام ٢٠٠٥م مقابل ٢٩٣,٧ ألف سائح في العام السابق، كما ارتفع مجموع الانفاق السياحي إلى ٢٦٢ مليون دولار مقابل ٢١٤ مليون دولار خلال الفترة نفسها.

الزكاة تطهير لنفس المسلم من الشح

فبادر اخي المسلم بدفع الزكاة الى ادارة تحصيل الواجبات الزكوية بوحدتك الادارية